

النشاط السمعي البصري في قانون الإعلام الجزائري

أ. بلحول إسماعيل جامعة تلمسان

الملخص:

إن الإعلام السمعي البصري في قانون الإعلام الجزائري لا يتمتع بحرية مطلقة والحكمة من تقييد هذه الحرية هي تجنب الفوضى الإعلامية الفضائية التي من أبرزها التزايد المذهل لعدد القنوات الفضائية السمعية البصرية. إن التنظيم القانوني لحرية الإعلام السمعي البصري ليس إنتقاص من فسحة الحرية، بل لضبط العلاقة بين الحرية والنظام العام وأمن المجتمع، ومنعاً لتجاوز الإعلام لحدود التعبير عن الرأي. فإذا تجاوزت حرية الإعلام السمعي البصري هذه الحدود دخلت نطاق المخطور وتترتب على ذلك المسؤولية القانونية. الكلمات المفتاحية: السمعي البصري - القانون - الاعلام

Résumé :

Comme toute liberté, la liberté de la presse audio-visuelle n'a jamais été absolue. Au contraire elle nécessite une réglementation, vu l'augmentation importante des chaînes audio-visuelles. Cette réglementation n'est pas en elle-même une restriction de cette liberté, car il faut bien équilibrer la relation entre cette liberté et l'ordre public. Mots clés: la liberté des médias, l'audiovisuel, diffusion par satellite, communication, radio, télévision Mots-clés: audiovisuel - droit - médias

النشاط السمعي البصري في قانون الإعلام الجزائري

أ. بلحول إسماعيل

جامعة تلمسان

مقدمة

تعتبر المنتجات السمعية البصرية وسائل للحصول على المعرفة و نقلها و تخزينها، علاوة على أنها وسيلة للترفيه كما أنها جزء لا يتجزأ من بنياننا الاجتماعي و تعود إلى عدد من السلوكيات الجماعية، و تؤثر في جميع الأنشطة الفكرية و الفنية ذات الأغراض التعليمية أو الترفيهية و التي تنصف بها مختلف المجتمعات التي تتراوح بين الانبهار بالأفلام و تليفزيون الواقع و ألعاب الفيديو و بعض المواقع الموجودة على الانترنت كاليوتيوب و الفيسبوك و تويتر و غيرها و هذه الظاهرة تؤثر بالأساس على الشباب من خلال البحث عن نماذج و برامج تشبع طموحاتهم¹. و من جهة أخرى تعتبر السينما و التليفزيون و الإذاعة و كذا الإعلام الإلكتروني وسائل للحصول على المعرفة و النظر إلى العالم من خلال رؤية الآخرين له، أو مشاركتهم وجهة نظرهم الشخصية أو أحاسيسهم و مشاعرهم أو طريقة تفكيرهم². كما يعتبر الإعلام السمعي البصري عند تناوله من زاوية إنتاجه محالا للتعاون الفني و الإبداع الجماعي الذي يمزج الصوت و الصورة و الكتابة، علاوة على انه ساحة بين الإضاءة و فني الديكور و فني الماكياج و الإخراج لإنتاج فيلم للبث التليفزيوني أو للعرض السينمائي على سبيل المثال فهو في الواقع أداة للحوار و الاتصال التي تتخطى الحدود الوطنية و اللغوية.

و قد أدى النمو المتسارع للتكنولوجيا الرقمية و تقارب وسائل الإعلام إلى تغيرات جذرية في حياتنا اليومية وفرت بالأساس فرصة فريدة لتطوير التبادل. فما مفهوم السمع البصري؟ و ما مميزاته؟ و ما هي الاستراتيجيات التي يهدف إلى تحقيقها؟

المبحث الأول : مفهوم الإعلام السمع البصري :

المطلب الأول : التعريف بالإعلام المرئي و المسموع

عرف البعض الإعلام المرئي و المسموع (القانون) بأنه كل عملية بث تلفزيوني أو إذاعي مشفرة تصل للجمهور أو فئات معينة منه بإشارات أو صور أو أصوات أو رسومات أو كتابات من أي نوع، و لا تتصف بطابع المراسلات الخاصة و ذلك بوسائل سلكية أو غير سلكية أو عند طريق كابلات أو الأقمار الاصطناعية أو أي وسيلة أخرى تمكن من الجمهور أن يختار الواحد منهم بنفسه وقت الإرسال و مكان استقباله³ و عرفه قانون التلفزيون و الإذاعي البناي في م4 منه حيث جاء فيها بالإعلام المرئي و المسموع كل عملية بث تلفزيوني أو إذاعي تصنع بتصرف الجمهور أو بتصرف فئات معينة منه بإشارات أو صور أو أصوات أو كتابات من أي نوع كان لا تتصف بطابع المراسلات الخاصة و ذلك بواسطة القنوات و الموجات و أجهزة البث و الشبكات و غيرها من تقنيات و وسائل و أساليب البث أو النقل البصرية أو السمعية (قانون البث الإذاعي ، و التلفزيوني رقم 382 الجريدة الرسمية ملحق خاص للعدد 45 تاريخ 1994/11/10 .

- أما القانون الأردني فيعرفه بأنه كل عملية بث تلفزيوني أو إذاعي توصل للجمهور إشارات أو صوراً أو أصوات أو كتابات من أي نوع كانت لا تتصف بطابع المراسلات الخاصة و ذلك بواسطة القنوات و الموجات و أجهزة البث و الشبكات و غيرها من تقنيات و وسائل و أساليب البث أو النقل⁴ .

عرفه مشروع قانون الجهاز القومي المصري لتنظيم البث المرئي و السمعي بأنه كل إذاعة أو إرسال أو إتاحة مشفرة أو غير مشفرة لأصوات أو لصور أو أصوات معا أو أي تمثيل آخر لها، أو الإشارات أو كتابات من أي نوع كانت لا تتصف بطابع المراسلات الخاصة، بما يسمح بأن يستقبله أو يتفاعل معها الجمهور أو فئات أو أفراد معينة منه و من ذلك ما يتم عن طريق وسائل سلكية أو لاسلكية أو عن طريق الكابلات و الأقمار الصناعية أو عبر الشبكات الحاسوبية و الوسائط الرقمية أو غير ذلك من وسائل و أساليب البث أو النقل و الإرسال و الإتاحة، و يعتبر من قبيل البث أي إذاعة أو إرسال أو إتاحة مشفرة أو غير مشفرة في الحالات التي يمكن فيها لأفراد من الجمهور أن يختار الواحد منهم بنفسه وقت الإرسال و مكان استقبله⁵.

عرفه المشرع الجزائري في المشروع التمهيدي لقانون الإعلام 1998 الذي لم ير النور في المادة الثانية و التي تنص ما يلي "يقصد بالاتصال السمعي البصري كل ما يوضع في متناول الجمهور أو فئات منه بواسطة احد أساليب الاتصال السلكي و اللاسلكي من رموز و إشارات و حروف خطية، صور و أصوات أو رسائل من مختلف الأنواع و على اختلاف طبيعتها و التي ليس لها طابع المراسلة الشخصية"⁶ أفردت الوثيقة الباب الثالث للحديث عن القطاع للاستثمارات الخاصة إلا في حدود معينة:

و نصت المادة "28" على انه يمكن للمؤسسات العمومية للبث الإذاعي المسموع أو المرئي أن تفتح رأسمالها في إطار الشراكة كمؤسسات بائعة للقطاع الخاص وفقا للتشريع المعمول به⁷

- و أما المشروع التمهيدي لقانون الإعلام لسنة 2002 و الذي لم ير النور هو الآخر فقد عرفه في م"34" بقولها "يقصد بالاتصال السمعي البصري في مفهوم هذا القانون، وضع تحت تصرف الجمهور أو فئات منه علامات، صور، إشارات، أصوات أو بلاغات أيا كانت

طبيعتها و التي ليس لها صفة المراسلة الخاصة ،و ذلك عن طريق المواصلات السلوكية و اللاسلوكية، و أن اختلف هذا التعريف عن التعريف السابق في الصياغة فالمعنى واحد. أما.....لسنة 2012 فقد عرفه في المادة 58 بقوله " يقصد بالنشاط السمعي البصري في مفهوم هذا القانون كل ما يوضع تحت تصرف الجمهور أو فئة عن طريق الاتصال اللاسلوكي أو بث إشارات أو علامات أو أشكال مفهومة أو صور أو أصوات أو وسائل مختلفة لا يكون لها طابع المراسلة الخاصة و هو نفس مضمون المادتين الواردتين في مشروع 1998- و 2002 باستثناء حذف كلمة السلوكي من التعريف الوارد في 2012.....

المطلب الثاني :وسائل الإعلام السمعي و البصري

إن وسائل الإعلام السمعي البصري عديدة و متنوعة و تتمثل فيما يلي :

الفرع الأول :الإذاعة (الإعلام المسموع) تعد الإذاعة وسيلة إعلامية هامة و خطيرة و هي تمتاز عن الصحيفة بكونها تخاطب السامع سواء كان أميا أم قارئاً، جاهلاً أم مثقفاً، فلا تكلفه جهداً و لا تعباً لان واسطة المخاطبة فيها هي الكلام بأنواعه المختلفة. فبرامج الإذاعة هي عصب الإعلام فإذا كان حسن التوجيه دقيق المادة سهل الفهم شيق الأسلوب و متنوع المواضيع كان الإقبال على هذه الإذاعة كبيراً و كان التأثير بها و بالغايات و الأهداف التي تسعى إليها عميقاً يحتاج إلى مواد ناجحة و حماية كاملة و ثقافة واسعة ،و كلما تجمعت الفنون و العلوم و الآداب و الغناء و الموسيقى في الإذاعة كلما كانت ذات تأثير كبير على السامعين⁸

الفرع الثاني : التلفزيون هو جهاز استقبال الصور المتحركة و الصوت عن بعد و قد أطلق الاصطلاح لكي يشمل كل نواحي البث و الإرسال ،يعد التلفزيون من أهم وسائل الإعلام

و له دور في صناعة الرأي العام للشعوب احد الاستخدامات الأساسية بالنسبة للمشاهد هو التسلية و تمضية وقت الفراغ بالإضافة إلى الحصول على المعلومات و مشاهدة آخر الأخبار و التلفزيون نوعان أما حكومي تابع للدولة أو أهلي تديره شركات مساهمة⁹.

الفرع الثالث: السينما

السينما مصطلح يشار به إلى التصوير المتحرك الذي يعرض للجمهور أما في أبنية فيها شاشات كبيرة تسمى دور السينما، أو على شاشات اصغر و خاصة كشاشات التلفزيون ، و يعتبر التصوير السينمائي و توابعه من إخراج و تمثيل واحد من أكثر أنواع الفن شعبية و يسميه البعض الفن السابع و هناك أنواع من التصوير السينمائي فمنها ما هو اقرب للمسرح و يشمل أفلام الاكشن و الدراما و غيرها من الأفلام التي تصور إحداثا خيالية ، أو تعيد أحداثا حدثت بالفعل في الماضي ، تعيدها عن طريق التقليد بأشخاص مختلفين و ظروف مصطنعة و هناك التصوير السينمائي الوثائقي الذي يحاول إيصال فكرة أو معلومة بشكل واضح و سلس أو مثير للإعجاب.

الفرع الرابع : الإعلام الالكتروني

الإعلام الالكتروني : نظرا لحدثة مصطلح الإعلام الالكتروني فقد اختلف العلماء و الخبراء في وضع تعريف محدد له ، إذ عرفه البعض بأنه (عبارة عن نوع جديد من الإعلام يشترك مع الإعلام التقليدي في المفهوم ، و المبادئ العامة و الأهداف و ما يميزه عن الإعلام التقليدي ، انه يعتمد على وسيلة جديدة من وسائل الإعلام الحديثة و هي الدمج بين كل وسائل الإعلام التقليدية ، بهدف إيصال المضامين المطلوبة بأشكال متميزة ، و مؤثرة بطريقة اكبر ، و هو يعتمد بشكل رئيسي على الانترنت التي تتيح للإعلاميين فرصا كبيرة لتقديم برامجهم و موادهم الإعلامية المختلفة بطريقة الكترونية بحتة. و يعرفه البعض الآخر بأنه نوع

من الإعلام يتم عبر الانترنت تستخدم فيه فنون و آليات و مهارات العمل في الإعلام التقليدي فضلا عن مهارات و آليات و تقنيات المعلومات التي تتناسب مع الانترنت كوسيلة اتصال بما في ذلك استخدام النص و الصوت و الصورة و المستويات المختلفة من التفاعل مع الجمهور لتقفي الأخبار الآنية و غير الآنية و معالجتها و تحليلها و نشرها للجمهور عبر الانترنت بسرعة. و عرفته اللجنة العربية للإعلام الالكتروني في مشروع النظام الأساسي للجنة بأنه الخدمات و النماذج الإعلامية الجديدة التي تتيح نشأة و تطوير محتوى وسائل الاتصال الإعلامي آليا أو شبه آلي في العملية الإعلامية باستخدام التقنيات الالكترونية الحديثة الناتجة عن اندماج تكنولوجيا الاتصالات و المعلومات كنواقل إعلامية غنية بإمكاناتها في الشكل و المضمون و يشمل الإشارات و المعلومات و الصور و الأصوات المكملة لمواد إعلامية¹⁰.

و من خلال ما سبق يمكن القول إن الإعلام الالكتروني هو نوع جديد من الإعلام ينشط في الفضاء الافتراضي و يستخدم الوسائط الالكترونية كأدوات له تديرها دول و مؤسسات أفراد بقدرات و إمكانات متفاوتة تتميز بسرعة الانتشار و قلة التكلفة و شدة التأثير.

المطلب الثالث: خصائص و مميزات الإعلام المرئي و المسموع

إن الإعلام المرئي و المسموع يتصف بخصائص و مميزات تجعله يكتسي أهمية تتجاوز تلك التي يتصف بها الإعلام المكتوب و تلخص هذه المميزات فيما يلي:

أولاً: إن الإعلام الإذاعي المسموع له تأثير و وقع على الإذن أسرع زمنياً و اقوي معلوماتي من الصحف و المجلات كون هذا النوع من الإعلام يمكنه الوصول إلى مساحة أوسع ليشمل الدولة التي يتم البث من أراضيها و الدول المجاورة و لهذا فان له سبق و الأولوية في النشر و الأخبار، و هذا يرجع إلى طول أو نوع الموجة الإذاعية التي يتم البث من خلالها: هل هي

موجة متوسطة أو طويلة أو قصيرة ،أو البث على كافة أطوال الموجات الإذاعية السابقة كما إن الخدمة الإذاعية يمكنها الوصول إلى المستمع المفترضة بأقصر فترة زمنية محددة و بكلفة اقل للفرد و الجماعة على حد سواء .

ثانيا: التلفزيون (الإعلام المرئي) فهو سمعي بصري مجتذب بالعين و الإذن في آن واحد ،يتمتع بقوة تأثيرا فضل من كافة وسائل الإعلام الأخرى كالصحف و المجلات و الإذاعات أو خاصة بعد امتداد البث التلفزيوني و شموله مساحات واسعة من العالم عبر الأقمار الصناعية فيما يعرف بالقنوات الفضائية و تزيد قوة التأثير في الإعلام المرئي إلى كونه ينقل الصوت و الصورة المرافقة له و كأن المشاهد يرى ما يحدث عن قرب فالفضائيات تخترق الحدود الطبيعية و الجغرافية دون رقيب سياسي أو عسكري .

ثالثا: أما الإعلام الالكتروني فيتميز هو الآخر بسرعة انتشار المعلومات و وصولها إلى اكبر شريحة و في أوسع مجتمع محلي و دولي و في أسرع وقت و بأقل التكاليف و النقل الفوري للأخبار و الأحداث و الوقائع و متابعة التطورات التي تطرأ عليها مع قابلية تعديل و تحديث و تجديد الأخبار و النصوص الالكترونية في إي وقت مما جعله يناقش الوسائل الإعلامية التقليدية كما يساعد على توفير الجهد و الوقت و المال فهو لا يحتاج إلى توفير المباني و المطابع و مستلزمات الطباعة و متطلبات التوزيع و التسويق و العدد الكبير من الموظفين .

– كما منحت تقنيات الإعلام الالكتروني عملية رجع الصدى امكانيات حقيقية لم تكن متوفرة من قبل بوسائل الإعلام .

– كما يوفر أرشيفا و قاعدة معلوماتية للإعلامي في كل زمان و مكان .

- كما يتيح الفرصة لأي شخص مهما كان سنه أو اتجاهه أو مستواه الثقافي أن يعبر عن إبداعاته و هوياته و التنفيس عن رغباته، كما يساعد على تنامي القطاع الخاص في مجال العمل و الإعلامي نظرا لما يوفره من مساحة كبيرة في مجال حرية الرأي .

المبحث الثاني : أهمية مجال السمعى البصري

لقد تعددت إيجابيات الإعلام، وتضافرت حسناته على الفرد والمجتمع والكون برمتيه، حتى أصبح من الصعب تحقيق المستوى المعيشي والتواصل المطلوب بذونه، بل وأضحى عنصراً هاماً من هذا الكون الذي نعيش فيه؛ وذلك لأنه يخدم مستويات كثيرة من واقعهم ومجتمعهم. وههنا ذكر لبعض هذه المستويات: المستوى التواصلي - المستوى المعرفي - المستوى الثقافي - المستوى الحقوقي.

المطلب الأول : أهمية تواصلية معرفية

الفرع الأول : أهمية تواصلية

أولاً - فتح آفاق التواصل: ويتجلى دور الإعلام - في هذا المستوى - في ذلك التطور المهيول الذي عرفه مجال الاتصال في الجانب السمعى والبصري ؛ إذ لم يعد هذا الاتصال مقتصرًا على عنصرين متقاربين فقط، بل أصبح بإمكان أي شخص أن يفتح على العالم بأكمله، دون حواجز أو مُثَبِّطات؛ لأن ما حدث اليوم من ثورة حَقِيقِيَّة في عالم الاتصال، وما ظهر فيه من تقنيات عالية متجددة، جعل للاتصال وظائف جديدة لم تكن في مُتناول الفكر الإعلامي من قبل؛ إذ لم يعد يقتصر على نقل الحدث فقط، بل تعدى ذلك إلى تفسيره وتحليل مضمونه ومُحتواه، وكذا صناعة الحدث نفسه، بل وصياغة القرار، واقتراح الأوجه الممكنة في الخبر، حتى يتِمكَّن المستمع من المشاركة والإدلاء برأيه ومواقفه، ولا أدل

على ذلك من بعض البرامج التي تُذاع على القنوات العالمية مثل: برنامج "مراسلون"، و"الحصاد المغربي" الذي يُبثُّ على "قناة الجزيرة الإخبارية"؛ مما يؤكد الاتفاق على الدور المتعاظم والمتطور الذي تحقّقه العمليّة الاتّصالية في شكلها ونموذجها الحديث، وفي تعاملها مع شعوب العالم ودوّله وأحداثه¹¹. وبذلك تطوّرت وسائل الإعلام من دور التّبلغ من شخصٍ إلى شخصٍ آخر، إلى دور التّبلغ بين جماعات منظمّة، ثم إلى دور التّبلغ الجماعيّ بواسطة وسائل الإعلام الجماهيري، وشهد القرن العشرون تطوُّراً هائلاً في وسائل الإعلام الجماهيريّ؛ مثل: الكتاب، والصّحافة، والإذاعة، والتّلفاز، والحاسوب، ويعيش الناس منذ سبعينيّات القرن العشرين ثورة الاتّصال الجماهيري.

ثانياً - تيسير التواصل: أي: تيسير الوصول إلى الحدث في مدّة وجيزة، والانفتاح على العالم الخارجي - كما ذكر آنفاً - بل ونقل ذلك العالم بكل أحداثه المعقّدة والمتلاطمة إليه، ويتجلّى ذلك في قصر المدّة التي يقطعها الفرد العاديّ لمُشاهدة الخبر في التّلفاز، وبرامج الإذاعات العالميّة، أو تصفّح الجرائد والمجلّات، وبخاصّة في أوقات الأزمات العالميّة المتواصلة، ثم تقليص صفحات الإنترنت، وزيارة المواقع المختلفة على الشبكة الدّوليّة؛ لمعرفة المزيد من أحوال العالم الذي يعيش فيه، بعد أن كان ذلك يكلف الأيام الطوال. الفرع الثاني : أهمية معرفيّة حيث إنّ الإعلام أصبح من الوسائل التي أجمع علماء التّربية على بجاعتها بالنّسبة لنقل المعارف في الوقت الحاضر، ويتجلّى ذلك فيما يلي: حفظُ ونقلُ المعارف والعلوم والمفاهيم: وذلك باستخدام وسائل الإعلام كأداة لنقل المعارف وتعميمها، وجعلها في متناول الطلاب يرجعون إليها وقت ما شاؤوا، وكيفما شاؤوا.

ترسيخ هذه المعارف والقيّم وبنائها: فقد أصبح الإعلام يمتلك قدرة على البناء وترسيخ القيم، كقدرته على الهدم وإبدال القيم؛ وذلك لما لهذه الوسائل الحديثة من تأثير على المجتمع

المتلقي، مما دفع بأهل الاختصاص في مجال الدراسات الإعلامية إلى تناول وتصنيف هذا التأثير من خلال نظريات ودراسات علمية تؤكد على دور الإعلام في تحقيق أهداف تواصلية كثيرة. كثرة موارد الحصول على المعلومات، وتوفرها: وذلك أن المعرفة لم تعد تتوقف على مصدر واحد، أو مصدرين كما يحدث قديماً (الكتاب والشيخ أو المعلم مثلاً)، ولم تعد حكراً على جنس أو صنف دون آخر، بل وجدت هناك مصادر جديدة، وموارد متعددة تمكن طالب العلم من الاطلاع على الموضوع الواحد انطلاقاً من مصادر متعددة مختلفة.

المطلب الثاني : أهمية ثقافية حقوقية

الفرع الأول : أهمية ثقافية ويتجلى ذلك في كون وسائل الإعلام تقوم بدور حيوي في نشر ثقافة عامة موحدة بين فئات وشرائح المجتمع الواحد من ناحية، مثلما يعمل من الناحية الأخرى على التقريب بين الثقافات المختلفة، ويساعد بالتالي على نشر روح الاحترام من خلال التعرف على تلك الثقافات المغايرة، وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار الإعلام جسراً يربط بين حياة الأفراد الشخصية الخاصة، والعالم الكبير الذين يعيشون فيه؛ بحيث يستطيع الفرد أن يرى نفسه من خلال البرامج التي تبثها وسائل الإعلام المختلفة.

الفرع الثاني : أهمية حقوقية إذ إن وسائل الإعلام من أهم الوسائل التي تؤدي دور نشر ثقافة حقوق الإنسان، وقد أكدت على ذلك منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في مؤتمرها العشرين، ونشرت بياناً تتحدث فيه عن: إسهام وسائل الإعلام في دعم السلام والتفاهم الدولي، وتعزيز حقوق الإنسان، ومكافحة العنصرية والفصل العنصري، والتحرير على الحرب.

وجاء في بعض توصياتها: إنَّ دعم السَّلام والتَّفاهم الدولي، وتعزيز حقوق الإنسان، ومكافحة العُنصريَّة والفصل العنصري والتَّحريض على الحرب، يقتَضِي تداوُل المعلومات بِحُرِّيَّة، ونشرها على نحوٍ أوسع وأكثر توازناً، وعلى وسائل إعلام الجماهير أن تقدِّم إسهاماً أساسياً في هذا المقام، وعلى قدر ما يعكس الإعلام شتَّى جوانب الموضوع المعالج، يكون هذا الإسهام فعَّالاً. إنَّ مُمارسة حرية الرأي وحرية التعبير وحرِّيَّة الإعلام، المعترف بها كجزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان وحياته الأساسيّة، هي عامل جوهريٌّ في دعم السَّلام والتفاهم الدولي.

المبحث الثالث : إستراتيجية مجال السمعى البصري

المطلب الأول : الأهداف والأنشطة

الفرع الأول : الأهداف

إن خصائص القطاع السمعي والبصري وتطبيقاته الرقمية تضعه عند نقطة التلاقي بين الإبداع الفني والصناعة. الأهداف والإستراتيجيات المقترحة هنا تم تقسيمها لمعالجة هذه الازدواجية، وكذلك لضمان التوازن بين الأنشطة المرتبطة بالسينما، والتلفزيون، والتطبيقات الرقمية، وهي:- تشجيع ومساندة تنوع السوق الإقليمي في مجالي الإنتاج السمعي البصري، والاستهلاك. - تشجيع قطاعي التوزيع والعرض مع الأخذ في الاعتبار الجوانب المحددة للأسواق المحلية.- تدعيم السوق القادر على ترويج المنتجات والاستفادة منها.- ترشيد وتحسين صناعة ثقافية لخلق فرص عمل جديدة.- مساندة ابتكار وإنتاج أعمال ووسائل إتصال مشتركة لتعزيز الهوية الاقليمية.- تشجيع تنمية الموارد البشرية المتخصصة والمؤهلة بصورة أفضل للأنشطة الدولية.- تشجيع تقاسم التكنولوجيات والمهارات ولاسيما في الأسواق الجديدة (الإنترنت وكذلك وسائل التوزيع الأخرى).- تحسين معرفة الأسواق المحلية وسبل تدعيمها.

مجلة أنثروبولوجية (الأوبان) العدد العشرون 20 يناير 2018

- تشجيع التعاون بين المنتجين، والموزعين، والمشغلين الآخرين في المجال السمعي البصري
- تشجيع الإنتاج المشترك المتعدد الأطراف. - حماية وعرض التراث السمعي البصري والسينمائي للمنطقة. - تشجيع تنسيق الأطر التشريعية والممارسات المهنية في القطاع السمعي والبصري وكذلك الضمانات القانونية.

الفرع الثاني : الأنشطة

أولاً- التدريب يعتبر التدريب محالاً أساسياً عند الإشارة إلى الثقافة، والهوية، والمؤهل، والتعليم، سواء أنطوى ذلك على التدريب الثقافي أو الوظيفي. ويقترح هنا فرع تعليمي كامل بدءاً من تعليم الأطفال وصولاً إلى إقامة شبكات لجهات التشغيل من خلال التدريب الأولي والمهني.

1-توعية المواطنين بوسائل الإعلام مع إعطاء الأولوية للشباب: الهدف هو ابتكار وإعداد برامج للتوعية بوسائل الإعلام في المدارس لتمكين الصغار على فهم "القطاع السمعي البصري"، وفك طلاسم لغة وسائل الإعلام، وبصفة خاصة وسائل الإعلام الرقمية. وهذا الأمر يمكن تحقيقه من خلال برامج مدرسية، وورش عمل، وعروض.

ويقترح الأنشطة التالية: - تسهيل التحميل المشروع من مواقع الإنترنت للمدارس والأماكن العامة المجهزة لذلك الغرض.

- تطوير برامج (تاريخ، وعلم الجماليات، ولغويات، إلخ...) لتدريب الأطفال والشباب. - تدريب المعلمين على المعلومات الأولية لوسائل الإعلام السمعية البصرية. - زيادة وعي الشباب بمفاهيم الملكية الفكرية.

2 - يجب إعطاء إهتمام خاص لإعداد المدربين.

أثبتت العديد من التجارب التي تم إجرائها أنه هناك احتياج لبذل جهود كبيرة لتوفير التوازن المناسب بين المشاركين في التدريب و"المشرفين" عليهم. وفي نهاية المطاف، سيتم إعداد فرق من المهنيين للتدخل في الدورات التدريبية حتي يمكنهم إطلاع المدربين على الواقع المهني في أنحاء المعمورة ويجب أن يكون إنشاء مناخ يسمح بالتبادل بين المهنيين أحد أهم النقاط للتدريب الوظيفي المقترح وذلك من خلال تشجيع التعاون الأفقي في ورش العمل المهنية حتي يمكن إعطاء الزخم اللازم لدفع الإنتاج المشترك إلى الأمام. ومن الضروري تدريب المنتجين الشباب على كيفية عمل الإنتاج المشترك سواء من الناحية الفنية أو الناحية المالية على المستوى الدولي. وأخيراً، ينتظر أن تساهم هذه الجهود في تطوير شبكة بين المهنيين لدعم التعاون وتحتصر الفكرة في المساهمة في إنشاء/ أو تعزيز، الجمعيات المهنية في كل دولة وتشجيع الإنتاج بين الدول. كما ينتظر أن يثير هذا التدريب المستمر إهتمام جميع المهنيين المرتبطين بالقطاع السمعي البصري، بما في ذلك الموظفين الإداريين

ثانياً - الإنتاج :

تعاني الدول من عدم كفاية حجم الإنتاج السينمائي والتلفزيوني (المسلسلات، إلخ) القادر على تجاوز الحدود المحلية، وهذا يرجع إلى افتقاد الخبرة الدولية (حتى على المستوى الإقليمي) وكذلك إلى أزمة تمويل متوطنة ومرتبطة بعوامل مختلفة: غياب المصادر المحلية، وغياب فرص الإنتاج المشترك، والمنافسة من مناطق جغرافية أخرى، على التمويل المتاح للدول الناشئة. كما تركز الحاجة إلى الدعم لتمويل الإنتاج في إطار الشراكة على الأهداف التالية:

- إقامة سوق متكامل ومتنوع، - وتدعيم الهيكل والبنية الأساسية للصناعات السمعية البصرية في الدول وتطوير أنشطتها الدولية. - وتشجيع الحوار بين الثقافات والشفافية.

تشكل مساندة الإنتاج الثقافي أداة غير مركزية وفي الوقت ذاته أداة لضمان التقارب والتبادل الثقافي.

ثالثا - التوزيع

إن قدوم "العصر الرقمي" شكل تحديا لجميع النماذج القائمة من قبل في القطاع السمعي البصري وساهم في ظهور نماذج اقتصادية جديدة يجب توجيهها لصالح المستهلك بدلا من المنتج. ولهذا تتضح أهمية التوزيع كقطاع إستراتيجي، حيث أن التوزيع يشمل جميع المكونات: التوزيع والعرض في دور العرض السينمائي وبالوسائل الرقمية البث التلفزيوني ونشر المعلومات.

وستسمح التكنولوجيات الجديدة المتعلقة بتحويل التوزيع بالكامل إلى النظام الرقمي بتجزئة أكثر إكتمالا للأسواق مع إعادة تحديد الجماهير لكافة المنتجات. ويمكن النظر إلى الدعم المالي لإحلال معدات جديدة (أجهزة عرض رقمية على سبيل المثال) كوسيلة للترويج للإنتاج ذي المضمون الوطني و/أو الإقليمي. إن توفير المساندة للمعدات الرقمية سيكون مشروطا بالالتزام ببث نسبة معينة (سيتم تحديدها) للإنتاج المحلي. ومن البديهي أن العرض سيكون أكثر إرضاء للمستهلكين عندما يتعلق الأمر بمجموعة من المنتجات (الأحداث الرياضية، أحداث رياضية، والموسيقى، والحفلات، الخ). يجب اقتراح حلول مبتكرة لتجريم النسخ غير المشروع الذي كثيرا ما ينتج عن استحالة التحميل القانوني.

ويقترح اجرائين لذلك: - إنشاء موقع للتحميل القانوني.، - تبني ترخيص الاستخدام الشخصي: هذا الحل القانوني الأصلي والمدني يركز على الفصل بين الإمتلاك المادي للأعمال والسماح باستخدامها للأغراض الشخصية.

وأخيرا، سيكون دائما من الصعب دائما التعرف على مالكي الحقوق وتشجيع الإنتاج المشترك واجتذاب المستثمرين المحتملين بدون الحصول على بيانات يعتمد عليها في المنطقة. وبالتالي، فمن الضروري تشجيع جميع البيانات الإحصائية في القطاع على المستوى الوطني وتنسيقها في نهاية المطاف على المستوى الإقليمي، مما سيسمح بتطوير أداة مشتركة.

الهدف من اقتراح ثلاث نماذج للتدخل وعرض إجراءات ملموسة لتنفيذها هو إعطاء القطاع السمعي والبصري الدفعة التي لا يزال يحتاجها للحفاظ على حيويته الحالية ودعمها ليحتل المكانة التي يستحقها على الساحة الدولية وهو ما بدأ بالفعل في التحقق. ويجب استمرار هذه الخطة الاستراتيجية لتوسيع أفق التعاون والانتاج المشترك .

المطلب الثاني : التطور :

ورثت الجزائر غداة الاستقلال الإذاعة والتلفزيون من الإذاعة والتلفزيون الفرنسي la rta حيث تأسست مصالح بث الخدمات الإذاعية بفرنسا في عام 1944 ، وصدر مرسومها في عام 1945 يمنح الدولة حق احتكار الخدمات الإذاعية ممثلة في الإذاعة والتلفزيون الفرنسي la rta ، وفي عام 1959 أصبحت هذه الأخيرة مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري . لقد كرسات اتفاقية ايفيان تبعية الإذاعة والتلفزيون الجزائري للسلطات الفرنسية ونصت على تأجيل موضوع هذه المؤسسة إلى مرحلة لاحقة وعبرت الجزائر منذ السنوات الأولى للاستقلال على ضرورة استكمال مظاهر الاستقلال على الصعيد الثقافي والإعلامي وخاصة على الصعيد السمعي البصري والتلفزيون بشكل خاص . واتضح في السنة الأولى للاستقلال أن استمرار العمل ببنود اتفاقية ايفيان في هذا المجال أمر يتنافى ومبدأ استرجاع السيادة ، وأمام عدم وضوح المدة الانتقالية ، قام الجيش الشعبي الوطني باحتلال محطتي الإذاعة والتلفزيون في أكتوبر 1962 ، وحددت السلطات الجزائرية دوافع ذلك ،

وأكدت أنها " إجراءات طالما ترقب الشعب وقوعها بفارغ الصبر " وإن هذه العملية تندرج ضمن إرادتنا الساعية إلى تصفية كل ما من شأنه أن يذكر من قريب أو من بعيد بالوجود الاستعماري الأليم داخل بلادنا " وأضافت " انه ليس من قبيل المنطق وقد استرجعت الجزائر سيادتها أن تسمح بوجود أجهزة إعلامية تعرف المواقف التي تبنتها إبان الاحتلال " .

الفرع الأول : تطور الإعلام الجزائري بصفة عامة

اولا - المرحلة الأولى 1962-1965 : هذه المرحلة رغم قصرها ، فإنها كانت بمثابة الإرهاصات الأولى لإقامة إعلام وطني يستجيب لحاجيات المواطن والوطن ، ويساهم كغيره من القطاعات الأخرى في مسيرة التنمية ، واهم ما يميز هذه المرحلة هو العمل على تحرير مختلف وسائل الإعلام من السيطرة الفرنسية من حيث الملكية والإدارة والإشراف .

ثانيا - المرحلة الثانية 1965-1976 : تميزت هذه المرحلة بإصدار مراسيم جديدة في مجال الإعلام ، والغي العمل بالقوانين الفرنسية التي كانت تنظم النشاطات الإعلامية ، التي تم تمديد العمل بها بعد الاستقلال لأسباب ظرفية . وباستثناء هذه المراسيم التنظيمية الجزئية التي تمس جميع القطاعات الإعلامية فان السياسة الإعلامية التي اتبعت خلال هذه المرحلة ، تميزت بالكثير من الغموض سواء على الصعيد القانوني أو على الصعيد الميداني . إذ انه إلى غاية 1976 لم يكن هناك قانون للإعلام ينظم ممارسة الأنشطة الإعلامية بما في ذلك قطاع السمعي البصري ، وهذا الفراغ القانوني كانت له انعكاسات سلبية على نشاط وسائل الإعلام ، الأمر الذي جعل احد المختصين يصف هذه المرحلة بمرحلة البيات الشتوي .

ثالثا - المرحلة الثالثة 1976-1990 : شهدت هذه المرحلة بداية الاهتمام الفعلي بقضايا الإعلام ووسائله ومنها وسائل الإعلام السمعية البصرية ، خصوصا في ظل استكمال بناء مختلف المؤسسات وهياكل السياسة والاقتصاد ، وبدأت معالم السياسة الإعلامية في القطاع

تتضح مع صدور الميثاق الوطني عام 1976 ، حيث أشار إلى الدور الاستراتيجي لوسائل الإعلام في خدمة أهداف التنمية ، كما دعا إلى ضرورة استصدار قوانين وتشريعات تحدد تحديدا سليما دور الصحافة والإذاعة والتلفزيون والسينما في مختلف المشاريع الوطنية ، والاهتمام بالتكوين في مجال الإعلام ، وتوفير الكوادر الإعلامية اللازمة لمواكبة خطط التنمية وإشباع مختلف حاجيات الجماهير في إعلام موضوعي وجيد. وعرفت بداية الثمانينات مناقشة أول مشروع لملف السياسة الإعلامية في الجزائر منذ الاستقلال ، وتم تحديد في ضوء ذلك بان مفهوم الجزائر للإعلام كبلد اشتراكي ينتمي إلى العالم الثالث يقوم على أساس الملكية الاجتماعية لوسائل الإعلام وان الإعلام جزء لا يتجزأ من السلطة السياسية المتمثلة في حزب جبهة التحرير الوطني ، وأداة من أدواتها في أداء مهمات التوجيه والرقابة والتنشيط وتم تحديد وظائف الإعلام في المجتمع الجزائري على النحو التالي: - التربية والتكوين والتوجيه - التوعية والتجنيد - التعبئة - الرقابة الشعبية - التصدي للغزو الثقافي كما عرفت هذه المرحلة صدور أول قانون للإعلام عام 1982 في ظل الحزب الواحد ، ضمن الخطوط العامة للميثاق الوطني والدستور لعام 1976 .

رابعا - المرحلة الرابعة 1990-2012 :

بدأت هذه المرحلة منذ 1990 بصور الدستور الجديد الذي نص في مادته 40 على التعددية وحرية إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي (الأحزاب) وتميزت المرحلة بصور العشرات من الصحف ، خاصة بعد صدور قانون الإعلام لعام 1990 الذي أكد حرية إنشاء العناوين الصحفية المستقلة ، إلا أن القطاع السمعي البصري بقي تحت ملكية ووصاية الدولة وصدر منذ 1990 مشروعان تمهيديان لقانون الإعلام سنة 1998 وسنة 2002 حيث أن المشروعان تناولوا القطاع السمعي البصري بشيء من التوسع والتركيز ، ولكن يبدو إن حساسية القطاع وخاصة التلفزيون يجعل الدولة مترددة في تحريره وفتحته للاستثمارات

الخاصة والمستقلة إلى جانب التردد في إصدار قانون جديد للإعلام يحدد بوضوح وضعية القطاع في الخريطة الإعلامية وأخيرا قانون الإعلام 2012 .¹²

الفرع الثاني : تطور الإعلام السمعي البصري بصفة خاصة

اولا - قانون الإعلام 1982 : تناول القانون لأول مرة مختلف جوانب النشاط الإعلامي ، وحدد الإطار العام المفهوم الإعلامي في الجزائر ، إذ جاء في مادته الأولى : الإعلام قطاع من قطاعات السيادة الوطنية ، يعبر الإعلام بقيادة حزب جبهة التحرير الوطني وفي إطار الاختيارات الاشتراكية المحددة في الميثاق عن إرادة الثورة ، وترجمة لمطامح الجماهير الشعبية يعمل الإعلام على تعبئة كل القطاعات وتنظيمها لتحقيق الأهداف الوطنية . ويكشف القانون الجديد في مادته الأولى عن المصادر التي يستلهم منها مبادئه وهي الميثاق الوطني ، ومختلف التوصيات الصادرة عن مؤتمرات حزب جبهة التحرير الوطني ، كذلك اعتبر القانون أن الإعلام جزء من السيادة الوطنية وهو إعلام ثوري يسعى إلى تحقيق أهداف الثورة الاشتراكية بقيادة حزب جبهة التحرير الوطني . كما تناول القانون الجديد جملة من القضايا المتعلقة بالنشاط الإعلامي وأهداف الإعلام ، وأشار القانون إلى حق المواطن في الإعلام في مادته الثانية وحدد الخطوط العامة لممارسة النشاط الإعلامي ضمن السياسة العامة للدولة المنصوص عليها في الدستور والميثاق كما أكدت هذه الوثيقة على لغة العلام الوطني مستقبلا وهي اللغة العربية في محاولة لحسم موضوع اللغة التي تستخدم في وسائل الإعلام الوطنية المادة 4 .

وبإيجاز فان قانون الإعلام لعام 1982 يبدوا من خلال تحديد مضمونه انه قانون جاء لينظم قطاع المطبوعات والصحافة المكتوبة، ولم يتعرض إلى الوسائل السمعية البصرية سوى ضمن إطار عام وفضفاض .

ثانيا - قانون الإعلام 1990 : صدر هذا القانون في 3 افريل 1990 ونشر بالجريدة الرسمية يوم 4 افريل من نفس السنة ، وجاءت هذه الوثيقة تماشيا مع الدستور الجديد للبلاد ، الذي فتح مجال التعددية السياسية التي تتضمن منطقيا التعددية الإعلامية طبقا لما ورد في المادة 2 منه وفي المادة 3 تتحدث الوثيقة عن حرية ممارسة الحق في الإعلام ، وتوضح المادة 4 الوسائل التي من خلالها يمارس هذا الحق . إن الجديد في هذا القانون هو تأكيد على حرية إصدار المطبوعات ، لكنه استثنى في ذلك القطاع السمعي البصري ، إذ في الوقت الذي تؤكد المادة 14 أن " إصدار النشرات حر " فان المادة 56 من نفس القانون تكاد تستثني القطاع السمعي البصري وتنص على أن " يخضع توزيع الحصص الإذاعية الصوتية أو التلفزيونية واستخدام الترددات الكهربائية الكهربائية لرخص ودفتر عام للشروط تعدده الإدارة بعد استشارة المجلس الأعلى للإعلام .

كذلك أشار قانون 1990 إلى إنشاء هيئة إعلامية جديدة هي المجلس الأعلى للإعلام وحددت المادة 59 من الوثيقة طبيعة الهيئة ، وقد منحت هذه الهيئة سلطات واسعة وحلت محل وزارة الإعلام (التي ألغيت في تشكيلة حكومة 1991) ومن مهامها خاصة في القطاع السمعي البصري : - ضمان استقلالية أجهزة القطاع العام للبث الإذاعي الصوتي والتلفزي وحياده ، واستقلالية كل مهنة من مهن القطاع - يسهر على تشجيع وتدعيم النشر والبث باللغة العربية بكل الوسائل الملائمة - يسهر على نشر الإعلام المكتوب والمنطوق والمتلفز عبر مختلف جهات البلاد وعلى توزيعه - يسلم المجلس الأعلى للإعلام الرخص ويعد دفاتر الشروط المتعلقة باستعمال الترددات الإذاعية الكهربائية والتلفزية كما تنص عليه المادة 56 أعلاه

إذن باستثناء هذه الإشارات فإن قانون 1990 شأنه في ذلك شأن قانون 1982 تعامل بحذر مع القطاع السمعي البصري رغم أهميته ورغم تأثيره في حشد مختلف الطاقات الوطنية لتحقيق أهداف الأمة والمجتمع .

ويبقى إلغاء المجلس الأعلى للإعلام بمقتضى المرسوم رقم 12/93 المؤرخ في 1993/10/26 أهم تناقض في هذا القانون ، بل يكاد يكون إلغاء للقانون في حد ذاته . خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار المسؤوليات والمهام الموكلة للمجلس .

ثالثا - المشروع التمهيدي لقانون الإعلام 1998 : رغم أن هذا المشروع تمت مناقشته من قبل فئات مختلفة في قطاع الإعلام ، إلا أنه لم يصدر كقانون رغم تأجيل البث فيه من قبل البرلمان ، وأدت التغيرات السياسية التي شهدتها البلاد في نهاية التسعينات إلى الاهتمام بمشاريع قوانين أخرى ليقدم مشروعاً عضوياً آخر في نوفمبر 2002.

إذا كان قانون الإعلام لسنة 1990 يؤكد في مادته الأولى على أن هذه الوثيقة تحدد قواعد ومبادئ ممارسة حق الإعلام ، فإن مشروع 1998 كشف في مادته الأولى على مبدأ تحرير قطاع الإعلام برمته ، إذ تنص المادة 1 على ما يلي " يكفل القانون الحالي حرية الصحافة والاتصال السمعي البصري " . كذلك عرفت الوثيقة لأول مرة منذ الاستقلال المقصود بالسمعي البصري بعد أن كانت القوانين السابقة تدرجه ضمن عبارة غامضة وتعتبره سنداً إذاعياً أو صوتياً أو تلفزيونياً " يمارس من خلاله الحق في الإعلام . حددت المادة 2 مفهوم الاتصال السمعي البصري وأفردت الوثيقة الباب الثالث للحديث عن القطاع لكن ضمن عبارة عمومية وهو أمر يكشف عن عدم رغبة الدولة في فتح القطاع للاستثمارات الخاصة إلا في حدود معينة . ويتناول الفصل الثاني من نفس الباب خدمات البث الإذاعي السمعي والتلفزيوني الرخص بها ويشرح الفصل في المادة 32 إلى 46 الطرق والكيفيات والإجراءات التي

تنظم النشاط في القطاع السمعي البصري خاصة فيما يتعلق بمنح الترخيص أو سحبها وشروط الاتفاقيات وكلك فسخها وفي الباب الثامن تتحدث الوثيقة عن المجلس الأعلى للاتصال باعتباره سلطة مستقلة لضبط الأمور وتتمتع بالاستقلال الإداري والمالي وتضمن التعددية في الإعلام وحرية الصحافة والاتصال . وتحدد المادة 94 بان المجلس الأعلى للاتصال هو الجهة التي تسلم الترخيصات بإنشاء خدمات اتصال إذاعي وتلفزي تابع للقطاع الخاص .

وعموما فان المشروع تجاوز قانون 1990 من مجال الحريات الصحفية وتناول لأول مرة بشكل مستفيض القطاع السمعي البصري بتحديد طبيعته ووسائله وطرق النشاط أو الاستثمار فيه .

رابعا - المشروع التمهيدي لقانون الإعلام 2002 : جاء هذا المشروع على أنقاض المشروع التمهيدي لسنة 1998 ، الذي لم يصدر ولم يتحول إلى قانون ويتميز هذا المشروع بكونه شرح الأسباب والغاية من هذه الوثيقة ، وذلك بان وضع الأمور في إطارها الوطني والدولي ، واستهل المشرع قبل عرض مواد الشروع بتقديم الأسباب والدوافع وراء هذه المبادرة . يستهل المشروع في عرض الأسباب بالإشارة إلى انه إذا كان القانون رقم 07/90 المؤرخ في 1990/4/3 المتعلق بالإعلام والسمعي البصري قد سمح لأول مرة وخلال عشرية كاملة بوضع أسس التعددية الإعلامية في الجزائر إلا انه يحتاج لإثراء حتى يستطيع حصر الخريطة الجديدة للإعلام الوطني وذي يتميز بظهور تشكيلات مهنية وإعادة الهيكلة الوزارية المكلفة بالاتصال .

وبضيف : تسببت التعديلات التي أدخلت على هذا القانون بواسطة المرسوم التشريعي 12/93 المؤرخ في 1993/26/10 والمتمثل في إلغاء المجلس الأعلى للإعلام في اختلال تام

لتوازن أدبيات نص القانون الأصلي وبالتالي زعزعة فلسفته . وعموما حصر المشروع الأسباب وراء إصدار هذا المشروع في نقاط مختلفة وتتمثل أهم نقطة انه في مجال السمعى البصري يضع المشروع أسس تأسيس المجلس السمعى البصري كهيئة للضبط تتكفل بالسهر على احترام التعددية والقيم الدستورية . حدد المشروع التمهيدى مفهوم النشاط الإعلامى فى المادة 2 بالقول " يقصد بنشاط الإعلام فى مفهوم هذا القانون ، وضع معلومات تحت تصرف الجمهور أو فئات منه عبر كل الدعائم سواء كانت مسموعة مرئية أو الكترونية وكذلك بصفة دورية . وخصص الباب الثالث من المشروع لتناول النشاط الإعلامى عن طريق الاتصال السمعى البصري ، إذ تناول فى الفصل الأول ممارسة الاتصال السمعى البصري حيث حدد المقصود منه فى المادة 34 وحدد آليات وأدوات ممارسة النشاط الاتصالى السمعى البصري فى المادة 35 منه وفى المادة 38 حدد فيها خضوع الممارسة الإعلامية فى القطاع السمعى البصري الخاص لترخيص من قبل المجلس السمعى - بصري ، وخصص الفصل الثانى لهذه الهيئة الجديدة وهى المجلس السمعى - بصري .

وتحدد المادة 42 مهام هذا المجلس بعد تحديد طبيعته بكونه " سلطة مستقلة للضبط والمراقبة ، تتمتع بالاستقلال الإدارى والمالى ، ضامنة للتعددية الإعلامية وحرية الصحافة فى الاتصال السمعى البصري ، أما فيما يتعلق بتشكيلة المجلس السمعى البصري فسيكون محل قانون خاص متعلق بالاتصال السمعى البصري الذى سيشمل أيضا تنظيم وسير مصالح الاتصال السمعى البصري¹³.

خامسا - القانون العضوي المتعلق بالإعلام 2012 : لم يكن التفكير فى إصدار قانون عضوي للإعلام وليد الظروف التى عاشتها الأمة العربية وتعيشها فى ما يسمى الربيع العربى فحسب ونتاج مرحلة معينة إذ الذاكرة القانونية للإعلام تبرز وجود تجارب عديدة أهمها سنة 1998 فى عهد الرئيس السابق اليامين زروال ، والثانية فى سنة 2002 ، بيد أن خطاب

رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة في 15/4/2011 اوجد رغبة سياسية في إجراء عديد التعديلات إن على مستوى القانون الأساسي أو على قوانين عضوية من بينها الإعلام تبعته إجراءات أهمها المصادقة على القانون العضوي للإعلام من قبل مجلس الوزراء ، ثم المصادقة عليه من خلال البرلمان بغرفتيه ثم المجلس الدستوري .

يتكون مشروع القانون العضوي للإعلام من 133 مادة موزعة عبر 12 بابا واختص الباب الرابع بالنشاط السمعي البصري والذي يحوي فصلين الأول تحدث عن ممارسة النشاط السمعي البصري من المادة 58 إلى 63 والفصل الثاني عن سلطة ضبط السمعي البصري من المادة 64 إلى 66 . الجديد في هذا القانون سلطة الضبط التي جاءت لتحل محل المجلس الأعلى للإعلام وتتكون من 14 عضوا نصفهم من الممارسين في الصحافة ممن يجوزون خبرة لا تقل عن 15 سنة ، بينما يختار رئيس الجمهورية 3 أعضاء من بينهم الرئيس ولرئيس كل غرفة برلمانية عضوان يختارهما ، ورغم الانتقادات التي تلقتها هذه السلطة إلى حد وصفها سلطة انضباط إلا أن مسؤولية أعضائها وتنوعهم بالاستقلالية يمنحها قوة أفضل .

الخاتمة :

إن دور القطاع السمعي البصري يتعاظم من يوم لآخر محليا ودوليا ، وتدعيم ذلك بالقواعد القانونية أمر سيساعد على تحرير المبادرات وإصلاح القطاع ، لان الدعم المادي والتقني والبشري لابد أن يواكبه دعم قانوني يساعد على تحديد المسؤوليات ويحمي هذا المجال من أي انحراف قد يضر بمصلحة الفرد والأمة على حد سواء .

الهوامش والمراجع:

- 1- اليمين شعبان ، الاعلام والتوعية الاسرية في المجتمع الجزائري ، رسالة ماجستير في علم الاجتماع ، 2006/2005 ص 25
- 2- هبة فتوح ، نشأة وتطور وسائل الإعلام بحث منشور في الانترنت
- 3- قانون الإعلام المرئي والمسموع في الكويت م1 بحث منشور في الانترنت
- 4- القانون الأردني المرئي والمسموع ، قانون مؤقت رقم 71 لسنة 2002 م2 ، الجريدة الرسمية 4576 بتاريخ 2002/12/16
- 5- المادة 4 من قانون الجهاز القومي المصري لتنظيم البث المرئي والمسموع، في 2010/11/19
- 6- محمد الشطاح ، نقلا عن وزارة الإعلام والثقافة ، مشروع تمهيدي لقانون عضوي يتعلق بالإعلام ، مارس 1998 ص 2 (منشور على الانترنت تحت عنوان السمعى بصري في التشريع الإعلامى الجزائري ، قراءة في القوانين والمشاريع)
- 7- محمد الشطاح ، نفس المرجع السابق (ص12 - 13)
- 8- فيصل عيال العنزي ، جرائم الإعلام المرئي والمسموع في القانون الأردني والكويتي عن مسلم أنيس ، بحث منشور في الانترنت
- 9- فيصل عيال العنزي ، جرائم الإعلام المرئي والمسموع في القانون الأردني والكويتي عن مسلم أنيس ، بحث منشور في الانترنت
- 10- موقع الجمعية العلمية السورية للمعلوماتية عرفته في اجتماع انعقد بتاريخ 2007/06/20 (لجنة من الخبراء)
- 11- ا.د. محمد البخاري ، الاعلام وتحليل المضمون الإعلامى ، طشقند 2008 ص 69

مجلة أنثروبولوجية الأوبان العدد العشرون 20 يناير 2018

- 12- سعيد بھناس عادل ، حرية الاعلام في الدستور الجزائري وضمانات ممارستها ، رسالة ماجستير ، البليلة ، نوفمبر 2012 ص 15 ، 16 ، 17
- 13- سعيد بھناس عادل ، مرجع سابق ، ص 18 ، 19 ، 20